الأنباء
الخميس 17 اكتوبر 2013

الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

النفط يستقر مع تحرك مجلس الشيوخ الأميركي صوب اتفاق حول الميزانية

لندن ـ رويترز : استقرت الأسعار العالمية للنفط امس مع اقتراب مجلس الشيوخ الأميركي من التوصل إلى إتفاق في اللحظة الأخيرة لرفع سقف الاقتراض الحكومي في الولايات المتحدة وتدبير تمويل مؤقت للحكومة. وقال مساعدون في مجلس الشيوخ اول من أمس إن التوصل لإتفاق أصبح وشيكا لتمديد سقف الدين حتى السابع من فبراير وإعادة فتح المؤسسات الحكومية التي أغلقت لكن العمل لايزال جاريا حول التفاصيل. وخيم إغلاق مؤسسات حكومية في الولايات المتحدة والمعضلة المالية في البلاد على آفاق الطلب في أكبر بلد مستهلك للنفط في العالم كما سبب ذلك قلقا في الأسواق المالية.

النشاط الائتماني استوعب حوالي 81,3٪ من حجم الودائع خلال شهر أغسطس 2013

«بيتك»: 5,4٪ نمو في الودائع الحكومية والقطاع الخاص في أغسطس على أساس سنوي

29,77 مليار دينار قيمة ودائع القطاع الخاص خلال أغسطس

انخفاض الودائع تحت الطلب للمرة الثالثة في 2013 بنسبة 3٪

ودائع القطاع الخاص تحت الطلب سجلت نمواً سنوياً بنسبة 10٪ بمقدار 597 مليون دينار

قال تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي ان اجمالي الودائع الحكومة وودائع القطاع الخاص شهد نموا على أساس سنوي بنسبة 5,4٪ في أغسطس 2013 بزيادة بلغت نحو 1,76 مليار دينار بالمقارنة بمقدارها البالغ حوالى 32,88 مليار دينار في أغسطس 2012. بينما شهدت تراجعا على أساس شهري حيث سجلت حوالي 34,6 مليار دينار خلال أغسطس 2013 متراجعة بنسبة 1٪ بنحو 369 مليون دينار مقارنة بتراجعها خلال شهر يوليو 2013 بنحو (1٪)، وقد جاء ذلك كمحصلة لانخفاض ودائع القطاع الخاص بنحو 1٪ (0,9٪) مقارنة بقيمتها المسجلة خلال شهر يوليو 2013 وتراجعت الودائع الحكومية بنحو 1,9٪ خلال شهر أغسطس.

واشار الى ان تراجع الودائع خلال شهر أغسطس تأتي بهذه النسبة البالغة1٪ مقارنة بانخفاض جاء في يوليو بنفس النسبة تقريبا بمقدار 388 مليون دينار ليسجل نحو 35 مليار دينار خلال يوليو 2013.

واضاف التقرير ان اجمالي عرض النقود الى اجمالي الودائع المصرفية الخاصة والحكومية بلغ ما نسبته حوالي 90,2٪ في أغسطس 2013، مقارنة بنسبة بلغت 90,4٪ خلال يوليو 2013 وما نسبته 87,8٪ في أغسطس 2012.

واشار الى ان الودائع تمثل أهم مصدر للأموال بالنسبة للبنوك المحلية الكويتية حيث جاءت نسبتها الى اجمالي الميزانية المجمعة بنحو 70٪ خلال شهر أغسطس 2013 محققة أقل نسبة الى اجمالي الميزانية المجمعة منذ سبتمبر 2012 ومنخفضة عن نسبتها التي بلغت حوالي 70,8٪ خلال يوليو 2013 ونحو 70,4٪ خلال شهر أغسطس 2012.

ولفت الى ان التسهيلات الائتمانية وأدوات الدين العام والاستثمارات المحلية تعتبر أهم المجالات لاستخدام الودائع التي لدى البنوك المحلية، حيث استوعب النشاط الائتماني حوالي 81,3٪ من حجم الودائع خلال شهر أغسطس 2013 وهي أعلى نسبة منذ بداية العام مقابل نحو 79,8٪ خلال يوليو 2013 ونحو 81٪ خلال أغسطس 2012. وقد ارتفعت جملة موجودات البنوك المحلية الكويتية مجتمعة بمعدل نمو أقل من 0,1٪ في أغسطس 2013 مقابل تراجع بنسبة 1,5٪ خلال يوليو 2013 وارتفاع سنوي خلال اغسطس 2013 وصل الى 5,4٪ مقارنة بما سجله خلال أغسطس 2012.

وودائع القطاع الخاص

و قال ان ودائع القطاع الخاص سجلت تراجعا للشهر الثالث على التوالي خلال شهر أغسطس 2013 بنسبة تقل عن 1٪(0,9٪) بنحو 272,5 مليون دينار حيث سجلت قيمتها 29,77 مليار دينار خلال أغسطس مقارنة بانخفاض بلغت نسبته 1,6٪ بانخفاض قدره 478 مليون دينار حيث سجلت نحو 30 مليار دينار خلال شهر يوليو 2013، وحققت نموا سنويا عن قيمتها في أغسطس 2012 بنسبة 8٪ بحوالي 2,2 مليار دينار حيث سجلت نحو 27,6 مليار دينار في أغسطس 2012.

و اشار الى ان حصة اجمالي الودائع المصرفية الخاصة ارتفعت الى اجمالي عرض النقود بمفهومها الأوسع م3 بنسبة طفيفة حيث بلغت حوالي 95,3٪ خلال أغسطس 2013، مقارنة بنحو 94,9٪ في يوليو 2013 وما نسبته 95,5٪ في أغسطس2012، في حين انخفضت نسبتها الى اجمالي الميزانية المجمعة الى نحو60٪ خلال شهر أغسطس مقارنة بنسبة 60,8٪ خلال شهري يوليو ويونيو 2013، بينما بلغت نحو 59٪ خلال شهر أغسطس 2012.

واشار الى ان ودائع القطاع الخاص تتكون من مجموع الودائع بالعملة المحلية والودائع بالعملات الأجنبية وتمثل الودائع الخاصة بالعملة المحلية نحو 90,6٪ وهي أعلى حصة لها منذ يناير 2013 من اجمالي الودائع الخاصة، بينما تمثل الودائع بالعملات الأجنبية نحو 9,4٪ من اجمالي الودائع الخاصة، وتشمل الودائع بالعملة المحلية ثلاثة أنواع من الودائع وهي الودائع تحت الطلب والودائع الادخارية والودائع لأجل.

و لفت الى ان الودائع تشكل نحو 53,3٪ من اجمالي الودائع الخاصة بالعملة المحلية بينما تساهم الودائع تحت الطلب بنحو 21٪ من اجمالي الودائع الخاصة بالعملة المحلية، بينما تسهم الودائع الادخارية بنحو 15,7٪ من اجمالي الودائع الخاصة بالعملة المحلية خلال شهر أغسطس 2013.

وباستعراض تطور مكونات ودائع القطاع الخاص حسب أنواعها خلال شهر أغسطس من عام 2013 لاحظ التقرير انخفاض الودائع تحت الطلب للمرة الثالثة خلال العام 2013 والثانية على التوالي، حيث انخفضت بنسبة 3٪ بقيمة انخفاض بلغت 198 مليون دينار اذ سجلت نحو 6,4 مليارات دينار خلال أغسطس 2013 مقارنة بقيمتها التي انخفضت بنسبة قدرها 5,7٪ بحوالي 397 مليون دينار لتسجل نحو 6,6 مليارات دينار خلال يوليو 2013.

و قال ان ودائع الادخار سجلت تراجعا طفيفا حيث تراجعت بأقل من نصف٪ (0,4٪) متراجعة بنحو 20 مليون دينار حيث سجلت حوالي 4,67 مليار دينار خلال أغسطس 2013 بينما كانت ارتفعت بعد سلسلة انخفاض بدأت في مايو 2013 حيث ارتفعت في يوليو بنسبة قدرها 1٪ بزيادة بلغت حوالي 54 مليون دينار لتسجل نحو 4,7 مليارات دينار خلال يوليو 2013، في حين سجلت ودائع القطاع الخاص لأجل ارتفاعا بأقل من نصف٪ (0,13٪) بنحو 20 مليون دينار حيث سجلت حوالي 15,87 مليار دينار خلال أغسطس 2013 مقارنة بقيمتها في يوليو التي شهدت ارتفاعا طفيفا بحوالي 5 ملايين دينار حيث سجلت حوالي 15,85 مليون دينار خلال شهر يوليو 2013.

واشار الى ان نتيجة لما سبق فقد تراجعت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية خلال أغسطس 2013 بأقل من 1٪ (0,7٪) متراجعة بنحو 198,7 مليون دينار حيث بلغت قيمتها حوالي 26,96 مليار دينار مقارنة بانخفاضها الذي جاء في يوليو 2013 بحوالي 1٪ (1,2٪) وبحوالي 338 مليون دينار حيث سجلت نحو27 مليار دينار في يوليو 2013، بينما حققت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية تراجعا بنسبة بلغت 2,6٪ متراجعة بحوالي 73,8 مليون دينار حيث سجلت نحو 2,81 مليار دينار خلال أغسطس 2013 مقارنة بانخفاضها في يوليو الذي بلغت نسبته 4,6٪ متراجعة بنحو 140 مليون دينار حيث سجلت قيمتها حوالي 2,88 مليار دينار خلال يوليو 2013.

أما على مستوى النمو السنوي، فاشار التقرير الى ان ودائع القطاع الخاص حققت تحت الطلب نموا سنويا نسبته 10٪ ومقداره حوالي 597 مليون دينار في أغسطس2013، حيث كانت قد سجلت نحو 5,82 مليارات دينار في أغسطس 2012 الذي حقق ارتفاعا سنويا نسبته 13,6٪ بمقدار 696 مليون دينار عن قيمتها في أغسطس 2011، وحققت الودائع الادخارية نموا سنويا في أغسطس2013 بلغت نسبته 11٪ بنحو 460 مليون دينار حيث وصلت الى نحو 4,2 مليار دينار في أغسطس 2012 الذي حقق ارتفاعا سنويا نسبته 16,8٪ بمقدار 606 ملايين دينار اذ بلغت قيمتها نحو 3,6 مليارات دينار في أغسطس 2011، وحققت الودائع لأجل ارتفاعا على أساس سنوي في أغسطس 2013 بنسبة 3,4٪ وبحوالي 524 مليون دينار حيث سجلت حوالي 15,34 مليار دينار في أغسطس 2012 الذي حقق ارتفاعا سنويا نسبته 2,2٪ بنحو 324 مليون دينار مقارنة بحوالي 15 مليار دينار في أغسطس 2011.

واشار الى ان ودائع القطاع الخاص حققت بالعملة المحلية نموا سنويا في يوليو 2013 بنحو 6,2٪ وبمقدار 1,85 مليار دينار حيث سجلت نحو 25,38 مليار دينار في أغسطس 2012 الذي حقق ارتفاعا سنويا نسبته 6,8٪ بمقدار 1,6 مليار دينار بينما سجلت قيمتها نحو 23,75 مليار دينار في أغسطس 2011.

كذلك حققت الودائع بالعملات الأجنبية نموا سنويا في أغسطس 2013 وصل الى 29٪ وبنحو 628 مليار دينار حيث سجلت حوالي 2,18 مليار دينار في أغسطس 2012 مقارنة بارتفاع سنوي نسبته 12,5٪ بمقدار 243 مليون دينار في أغسطس 2012 اذ سجلت قيمتها نحو 1,94 مليار دينار في أغسطس 2011.

حققت الودائع الادخارية لدى الجهاز المصرفي من ودائع تحت الطلب وودائع لأجل، حيث تشكل الودائع الحكومية تحت الطلب نحو 1,9٪ من اجمالي الودائع الحكومية بينما تشكل الودائع الحكومية لأجل نحو 98,1٪ وهي أعلى حصة منذ سبتمبر 2012 من اجمالي الودائع الحكومية.

أما الودائع الحكومية تحت الطلب فقد حققت تراجعا بنسبة بلغت 20,6٪ بانخفاض قدره حوالي 24 مليون دينار مسجلة نحو 93 مليون دينار خلال أغسطس 2013 وهي أدنى قيمة سجلتها منذ يناير 2012 مقارنة بارتفاع شهر يوليو الذي بلغت نسبته 5,8٪ بنحو 6,4 ملايين دينار حيث سجلت الودائع الحكومية تحت الطلب حوالي 117 مليون دينار خلال شهر يوليو 2013.

وافاد بان الودائع الحكومية سجلت تراجعا بنسبة بلغت حوالي 1,5٪ بانخفاض مقداره نحو 72 مليون دينار حيث سجلت قيمتها حوالي 4,78 مليارات دينار خلال أغسطس 2013 مقارنة بارتفاع نسبته 1,7٪ بنحو 83 مليون دينار لتسجل نحو 4,85 مليارات دينار في يوليو 2013.

وعلى أساس سنوي حققت الودائع الحكومية تحت الطلب انخفاضا نسبته 43٪ بنحو 71 مليون دينار حيث كانت قد سجلت نحو 164 مليون دينار في أغسطس 2012 الذي حقق ارتفاعا سنويا بلغت نسبته 87٪ بمقدار 76 مليون دينار اذ بلغت قيمتها نحو 87,8 مليون دينار في أغسطس 2011، بينما تراجعت الودائع الحكومية لأجل بحوالي 7٪ بمقدار 377,5 مليون دينار على أساس سنوي حيث سجلت حوالي 5 مليارات دينار في أغسطس 2012 الذي حقق ارتفاعا سنويا نسبته 44,4٪ بمقدار 1,59 مليار دينار خلال أغسطس 2012 حيث كانت قد سجلت حوالي 3,6 مليارات دينار في أغسطس 2011.

وقد تحسن اجمالي حجم الميزانية المجمعة للبنوك المحلية الكويتية في شهر أغسطس من عام 2013 بأقل من نصف في المائة (01٪) بقيمة قدرها 70,6 مليون دينار حيث سجلت نحو 49,5 مليار دينار خلال أغسطس 2013 مقارنة بتراجع بلغت نسبته 1,5٪ بقيمة بلغت نحو 775,7 مليون دينار حيث سجلت 49,4 مليار دينار خلال يوليو 2013، بينما حققت ارتفاعا سنويا مقارنة بعام 2012 بلغت نسبته 6٪ ومقداره نحو 2,77 مليار دينار اذ سجلت حوالي 46,7 مليار دينار في أغسطس 2012.

العراق يخطط لتعزيز طاقة تصدير النفط للاستحواذ على نصيب أكبر من السوق الآسيوية

كوريا الجنوبية ـ رويترز: يخطط العراق لتعزيز طاقة تصدير النفط بشكل كبير بنهاية الربع الأول من العام المقبل مصعدا المنافسة مع السعودية أكبر بلد مصدر للخام في العالم بهدف الاستحواذ على نصيب أكبر في سوق آسيا المتنامي.

ويستميل العراق عملاء آسيويين من خلال تيسير شروط الدفع لجذب مشترين مع قيامه بزيادة إنتاجه النفطي بعد أعوام من الحروب لكن مشكلات متعلقة بالبنية التحتية والأمن تعرقل جهوده للإبقاء على مستويات منتظمة للإنتاج والصادرات.

وقال نائب رئيس الوزراء العراقي لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني امس إن العراق يهدف لزيادة طاقة تصدير النفط إلى 4 ملايين برميل يوميا بحلول نهاية الربع الأول من العام المقبل.

وأضاف الشهرستاني على هامش مؤتمر الطاقة العالمي في كوريا الجنوبية ان العراق ينتج حاليا ما يصل إلى 3,3 ملايين برميل يوميا من الخام وربما يلامس 3,5 ملايين برميل يوميا بنهاية العام وتصدر البلاد الآن 2,5 مليون برميل يوميا من إنتاجها وتتجه 60٪ من تلك الكميات إلى آسيا بينما تتجه 20٪ منها إلى السوق الأميركية والباقي إلى أوروبا.

وتابع ان العراق قد لا يستغل طاقة التصدير بأكملها وقد يلجأ بدلا من ذلك إلى تطوير بعض منشآت التصدير القديمة.

وقال الشهرستاني إن إجمالي طاقة التخزين في العراق زاد مؤخرا إلى أكثر من 7 ملايين برميل.

وأدت أنشطة تطوير مرافئ التصدير العراقية هذا العام وأعمال أخرى لتحسين طاقة التصدير إلى خفض حاد للصادرات في بعض الأشهر هذا العام.

وهبطت الصادرات إلى مليوني برميل يوميا في سبتمبر مسجلة أقل مستوياتها في 19 شهرا حيث أدت إصلاحات المرافئ والتوسعات إلى تقلص الشحنات من خام البصرة الخفيف الذي يدر معظم إيرادات الصادرات النفطية لبغداد. وقال الشهرستاني إن إنتاج منظمة أوبيك الحالي ملائم للطلب العالمي ولا يرى ما يدعو لتغيير مستوى الإنتاج المستهدف للمنظمة وذلك ردا على سؤال عما إذا كان أعضاء أوبيك سيناقشون تغيير مستويات الإنتاج المستهدفة في اجتماعهم في ديسمبر.

وتجتمع دول المنظمة التي تضخ ما يزيد على ثلث النفط العالمي في الرابع من ديسمبر في فيينا لتقرير ما إذا كانت ستعدل الإنتاج المستهدف أم لا.

وخفضت أوبيك مجددا توقعاتها للطلب العالمي على نفطها في الربع الأخير من العام الحالي والعام المقبل في تقريرها الشهري في العاشر من أكتوبر وقالت إن إنتاجها لايزال أعلى من توقعات الطلب على نفطها للعام المقبل رغم هبوط الإمدادات من العراق وليبيا.

وقال الشهرستاني إنه إذا بدأت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في تخفيف العقوبات المفروضة على إيران مع تقدم المحادثات المتعلقة ببرنامجها النووي المثير للجدل فإن أعضاء أوبيك سيكون عليهم إفساح المجال أمام زيادة إنتاج وصادرات الخام الإيراني.

وأضاف ان إيران لديها الحق في الإنتاج وفقا لحصتها في أوبيك بينما لايزال العراق مستثنى من أي حصة محددة، ومن الواضح أن الدول التي تنتج الآن على حساب إيران عليها أن توفق أوضاعها استعدادا لعودة طهران إلى السوق.

وأدت العقوبات الأميركية والأوروبية إلى تقليص صادرات إيران النفطية بمقدار النصف مسببة خسائر بمليارات الدولارات شهريا لطهران نظرا لفقدان إيرادات نفطية إضافة إلى إضعاف عملة البلاد وتعثر اقتصادها.

وتعتقد الولايات المتحدة وأوروبا أن إيران تهدف لتطوير أسلحة نووية بينما تقول إيران إن برنامجها مخصص لتوليد الكهرباء. وأدى فوز حسن روحاني وهو إصلاحي معتدل في الانتخابات الرئاسية الإيرانية في يونيو إلى تنامي الآمال في الغرب في أن إيران ربما تكون مستعدة أخيرا لإبرام اتفاق.

الصين تسعى لشراء 850 ألف برميل من النفط العراقي في 2014

سنغافورة ـ رويترز: قال نائب رئيس الوزراء العراقي لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني إن الصين تسعى لشراء نحو 850 الف برميل نفط يوميا من العراق في عام 2014.

ومن المقرر أن تشتري الصين 568 الف برميل يوميا من النفط العراقي هذا العام ارتفاعا من 525 الف برميل يوميا في 2012.

وقال الشهرستاني إن الحظ يحالف العراق لأنه يتلقى دائما طلبات تصدير أكثر مما يمكنه توريده فعليا، واضاف أن العراق تلقى حتى الآن طلبا من الشركات الصينية لتصدير نحو 850 الف برميل يوميا وسيتلقى مزيدا من الطلبات.

وقال على هامش مؤتمر الطاقة العالمي في كوريا الجنوبية إن العراق انتهى من أعمال الصيانة في مرافئ النفط الجنوبية وستعود الصادرات إلى مستواها عند 2,5ـ2,6 مليون برميل يوميا هذا الشهر.